مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 14 العدد: 01 السنة 2022 ص 267 - 286

تاريخ الإرسال: 2021/02/12 تاريخ القبول: 2021/09/26
تاريخ النشر: 2022/03/17

مؤسسات المجتمع المدني
الجمعيات الاجتماعية أنموذجا
Institutions of civil society
Social associations as a model

أحمد بلحنيش
المركز الجامعي تمنراست (الجزائر)، beahmed1969@gmail.com

الملخص:

يهدف هذا المقال الى دراسة المجتمع المدني، والتعرف على مفهومه وكذا المفاهيم المرتبطة به والتي تلعب دورا في تحقيق أهدافه، وهذا بإبراز مؤسساته وأهم تصنيفاتها؛ كما يسعى الى محاولة تقديم الجمعيات الاجتماعية كأنموذج لهاته المؤسسات، من خلال التعرف عليها وكيفية إدارتها لتحقيق الفعالية التنظيمية، مما ينعكس على تحقيق أهدافها المعلنة في قوانينها الأساسية.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، التصنيفات، العمل الجمعوي، إدارة الجمعيات الاجتماعية، الفعالية التنظيمية.

Abstract:

This research aims to study civil society, and to identify its concept as well as the concept associated with it that plays a role in acheiving its goals, and this by highlighting its institutions and their most important classifications. It also seeks to try to present societies as a model for these institutions by identifying them and how to manage them to achieve

organizational effectiveness, which is reflected in the achievement of their started objectives in their basic laws
Keywords: civil society, classifications, associative work management of social societies , organizational effectiveness

المؤلف المرسل: أحمد بلحنيش، الإيميل: BEAHMED1969@GMAIL.COM

1.مقدمة:

مصطلح "المجتمع المدني" لفظ شائع الاستعمال في العصر الحديث، خاصة لدى رواد الحركات الاجتماعية ودعاة الديمقراطية والمواطنة في معظم دول العالم، وخاصة الدول النامية والمتخلفة. فزيادة الوعي بحقوق الإنسان والوعي بالحقوق المدنية والسياسية للمواطنين، والمطالبة بممارسة الرقابة على عمل السلطات الحكومية ،وتأكيد حق المواطنين في المشاركة في تسيير وإدارة المجتمع وكذا الدفاع عن حقوق الضعفاء والمهمشين والمقصيين في المجتمع. كلها أسباب وعوامل كانت وراء الانتشار الواسع للعبارة؛ فإذا كان المجتمع المدني هو المجتمع الذي يتشكل بإرادة الأفراد الحرة، ويحتوي على المؤسسات المدنية غير الحكومية والتي لا تسعى لتحقيق الربح، وتعمل على الإسهام في إشباع حاجات وحل مشكلات أعضائه وكذلك مشكلات المجتمع وحاجاته. كما تعمل هذه المؤسسات المدنية الى جانب المؤسسات الحكومية الرسمية بما ينعكس على نمو ورقي المجتمع.

إن هذا الدور المتميز الذي أصبح يلعبه المجتمع المدني في الدولة الحديثة، جعلنا نطرح التساؤلات الآتية: – ما هو المجتمع المدني ؟ وما هي مؤسساته وكيف يتم تصنيفها ؟ وهل من نموذج لهاته المؤسسات ؟

لاشك أن الإجابة على هاته الأسئلة تتطلب البحث في مفهوم المجتمع المدني، الذي به بدأ تاريخ المجتمعات الراقية والمتطورة ليس بالأمر البسيط، كما أن

التحول نحو نظام عالمي جديد ذو القطب الواحد، يسعى لنشر الثقافة الليبرالية والديمقراطية، والذي أعطى أهمية بالغة للمجتمع المدني من خلال الاهتمام بمؤسساته وهيئاته، التي أصبحت تلعب دورا كبيرا في الأحداث الدولية، وكذا علاقات المجتمع الدولي الحديث، وبالأخص القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية. كل هذا يقودنا الى الدراسة والبحث عن مفهوم المجتمع المدني وأهم تعريفاته، ومعرفة المؤسسات التي يتشكل ويتكون منها وتقديم الجمعيات الاجتماعية كنموذج لأحد مؤسساته معتمدين على المزج بين المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، وهو ما ستبينه النقاط التالية:

2. المجتمع المدني:

1.2 مفهوم المجتمع المدني:

تعددت الرؤى والاختلافات بين الفلاسفة والمفكرين الذين ساهموا في تطور إستعمالات مفهوم المجتمع المدني عبر التاريخ، حسب ما ينسجم مع حاجة كل عهد ومرحلة تاريخية عايشها هؤلاء. ولم يقتصر الخلاف حول تعريف المجتمع المدني، بل نجد أنه قد تعداه الى مكوناته والأدوار التي يلعبها. لذا تعددت تعريفاته فيما بين علماء الاجتماع وعلماء السياسة وعلماء الخدمة الاجتماعية، فهناك من المفكرين من يرى بأن التوصيف الدقيق للمجتمع المدني يمر عبر فصله عن المجتمع السياسي وتمييزه منه، فإذا كان المجتمع السياسي يشمل كل المؤسسات والأجهزة والمنظمات المركزية، أي جميع المؤسسات الحكومية على اختلاف مستوياتها والمكرسة لبسط سلطان الدولة, بما تتضمنه من اجبار مادي، فان المجتمع المدني هو مختلف الابنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنتظم في اطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، وتعمل باستقلالية عن الدولة.[1]

أما الكاتب "محمد مصلح " فيعرف المجتمع المدني بربطه بالتنظيمات التطوعية اذ يقول "يتعلق المجتمع المدني بخليط من المؤسسات التي تشمل الإتحادات، النوادي الجمعيات الخيرية المنظمات الدينية وغير ذلك من المجموعات التي تتفاعل وتتواصل فيما بينها بروح من المدنية والتسامح، حيث يكون هذا التفاعل غير ناجم عن مصلحتها الذاتية فقط وإنما عن الصالح العام ايضا [2].

أما المفكر محمد عابد الجابري, فيرى انه مهما كان الخلاف ودار النقاش حول تعريف المجتمع المدني فان المسلم به، وليس محل خلاف، هو ان المجتمع المدني اولا وقبل كل شيء "مجتمع المدن " وان مؤسساته هي التي ينشئها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فهي اذن مؤسسات إرادية او شبه إرادية يقيمها الناس وينخرطون فيها, وذلك على النقيض تماما مع مؤسسات المجتمع البدوي التي هي مؤسسات "طبيعية " يولد الفرد منتميا اليها، ولا يستطيع الانسحاب منها كالقبيلة والطائفة[3].

رغم التباين بين المفكرين فيما يخص تعريف وتحديد مفهوم المجتمع المدني، إلا أنه بالمجمل يمكننا تعريفه بأنه مجتمع يتكون بالإرادة الحرة لأفراده, ويتكون من مجموعة من المؤسسات المدنية غير الحكومية وغير الربحية, وهي قائمة على اساس التطوع ومشاركة المواطنين. ويساهم المجتمع المدني في إشباع حاجات المجتمع وحل مشكلاته، كما يمارس نوع من الرقابة على الدولة من خلال مجموعة من الضوابط تستخدم في حالة استعمال الدولة لسلطتها بطريقة تعسفية، كما يعمل على قبول الاختلاف والتنوع في المجتمع. القول بمجتمع مدني قوي, لا يعني إضعاف الدولة وإلغاء دورها الاجتماعي، بل يجب التكامل بينهما في ظل دولة عصرية تضمن التمتع بالحقوق وممارسة الحريات وأداء الواجبات لمواطنيها.

وعلى ضوء التعريفات السابقة، يمكن ان نقدم بعض الخصائص التي تميز

المجتمع المدني وهي[4]:

أ – **الفعل الإرادي الحر**: المجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده، وينضم الأفراد إلى تنظيماته من اجل تحقيق منفعة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية. وهو بهذا يختلف عن التنظيمات القرابية، مثل الاسرة والقبيلة والعشيرة، والتي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها, فهي مفروضة عليه بحكم النسب أو الإرث .

ب– التنظيم الجماعي : كل تنظيم في المجتمع المدني يضم أفراد اختاروا المشاركة كأعضاء في التنظيم بمحض إرادتهم الحرة والطوعية، ولكن بشروط معينة يتم الإتفاق عليها من الأعضاء الذين يؤسسون التنظيم، أو قبولها ممن ينضمون اليه مستقبلا . ما يقال هنا هو ان هناك "تنظيم " وهذا التنظيم هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما، فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات هي أجزاء من المجتمع العام .

ج– القيم والأخلاق : يجب أن ينطوي المجتمع المدني على مجموعة من القيم والأخلاق والسلوكيات, ينبغي التقيد والالتزام بها، فيجب قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، كما أن للآخرين الحق في تكوين منظمات مجتمع مدني تدافع وتحمي وتحقق مصالحهم المادية والمعنوية.

2.2 مفاهيم مرتبطة بالمجتمع المدني:

من المهم هنا أن نؤكد على مجموعة من المفاهيم التي أصبحت مرتبطة بشكل أساسي بالمجتمع المدني, خصوصا مع انتشار المفهوم مطلع تسعينيات القرن العشرين، والتي أعيد الاهتمام بها نتيجة قدرتها على تفعيل مؤسسات المجتمع المدني, وكذا أحداث التغيير في المجتمع. التي نجد منها:

أ– **الثقافة المدنية:** تعتبر الثقافة المدنية من أهم مقومات المجتمع المدني، وتعرفها الدكتورة ايمان حسن ،بأنها "منظومة الافكار والقيم والاتجاهات السائدة التي تؤثر

على مدى فعالية المجتمع المدني "[5]. فالمجتمع المدني لا ينشط فقط لوجود تنظيمات مستقلة عن الدولة، إذ لا قيمة لهذه التنظيمات ما لم تسبق وتساير وتواكب بثقافة تعززها وتشدد على ضرورة تقيد الدولة وأجهزتها بحدود معينة في تعاملها مع المواطنين واحترامها لحقوقهم في التنظيم والاجتماع والتفكير وحرية التعبير. فلا يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تكون فاعلة، من دون توفر هذا الإطار الثقافي الذي يعمل على ترسيخ قيم الديمقراطية ومبادئها. لهذا نجد في أدبيات المجتمع المدني اهتمام بمفهوم الثقافة المدنية، والتي نجد من اهم مكوناتها [6]:

* **الادارة السلمية للخلافات والصراعات :** وفي هذا العنصر نجد ان قيم التسامح وقبول التنوع والاختلافات والإدارة السلمية للخلافات هي جوهر الثقافة المدنية.

* **الشفافية والمحاسبية :** الشفافية تعني مصداقية المؤسسات المدنية إزاء الرأي العام والحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية. هذه المصداقية تأتي من خلال الإعلان عن النشاط وطبيعته وأهدافه ومصادر تمويله وفتح أبواب المؤسسات المدنية أمام المجتمع ككل. أما المحاسبية فان اعتمادها كطريقة عمل تعني أن تتوافر إمكانية محاسبة القيادات و المسؤولين عن نشاطهم الوظيفي.

* **الثقة بين المؤسسات المدنية:** إن مستوى الثقة بين المؤسسات المدنية يمكن قياسه بمدى التعاون والتفاعل والتنسيق بين مختلف القطاعات المدنية, ويمكن قياسه أيضا بقدرة هذه المؤسسات على التضامن والتكاتف للتأثير في السياسات العامة.

ب- رأس المال الاجتماعي: يعرف رأس المال الاجتماعي بأنه مجموع "الموارد الذاتية والاجتماعية والمادية والمعنوية والرمزية التي يستخدمها الفرد في ممارساته الاجتماعية، وكذلك الطريقة التي يستخدم بها الفرد موارده إيجابا أم سلبا، ربحا أم خسارة، صيانة أم هدرا "[7]. أما "بيير بورديو " فيعرفه بكونه "مجموعة الموارد المتاحة بالفعل – أو التي ستتاح في المستقبل – والمرتبطة بإنشاء شبكات دائمة من

العلاقات المؤسسية أو بالعضوية في جماعة توفر لأعضائها الاحترام المتبادل نتيجة امتلاكها الموارد بشكل جماعي.

ويعتمد كم رأس المال الاجتماعي الذي تملكه شبكة ما أو مجموعة ما على حجم شبكة الاتصالات التي تستطيع تعبئتها، وعلى حجم رأس المال الرمزي والثقافي والاقتصادي الذي يستطيع الحصول عليه من أعضاء الشبكة التي ينتمي إليها"[8]

من خلال هذه التعاريف يتبين لنا أن رأس المال الاجتماعي هو شبكة العلاقات بين الأفراد، والتي يمكن اعتبارها حجر أساس التفاعلات الانسانية لتحديد ديناميات الأنشطة البشرية، ويقدم اقترابا لتحليل الأنشطة الاجتماعية التلقائية والذاتية لتحقيق التنمية من أسفل بعيدا عن احتكار الدولة وسيطرتها.

ج – التمكين: التمكين لغة من فعل مكن، بمعنى ساعده على الحصول على شيء ما أو زاد من قدرته وقوته, أو جعل للشخص مكانة ومنزلة. أما اصطلاحا فيقصد به منح السلطة والقوة الشرعية أو القانونية[9]. لقد بدأ ظهور مصطلح التمكين كفلسفة إدارية جديدة منذ بداية الثمانينات، واكتسب أهمية متزايدة منذ مطلع التسعينيات نتيجة ارتباطه بالعديد من عناصر القوة ذات الدلالة التنموية والاجتماعية. لذا نجد البنك الدولي يعرف التمكين بأنه "عملية تهدف الى تعزيز قدرات الأفراد أو الجماعات لطرح خيارات معينة, وتحويلها إلى إجراءات أو سياسات, تهدف في النهاية إلى رفع الكفاءة والنزاهة التنظيمية لمؤسسة أو تنظيم"[10]. نلاحظ أن تعريفات التمكين في معظمها تركز على عناصر القوة من حيث مصادرها وأنماط توزيعها في المجتمع.

وكونه عملية ديناميكية تهدف إلى إلغاء كافة أشكال وصور عدم المساواة بين الناس في المجتمع. أما في أدبيات المجتمع المدني فيشير المفهوم، إلى تمكين مؤسسات المجتمع المدني حتى تصبح قوية وقادرة على أداء مهامها وتحقيق

أهدافها، ولا يتحقق لها هذا إلا من خلال توافر مناخ تشريعي يسهل لهذه المنظمات العمل دون عراقيل.

د- الشراكة أو التشاركية: يؤكد المركز الوطني للبحوث العلمية "**CNRS** "بفرنسا أن هذا المصطلح قد ظهر في فرنسا حوالي سنة 1986 ضمن مبادرات عمومية وإلى غاية 1991 لا نجد المصطلح في المعاجم اللغوية، التي حددت مفهوم الشريك **Partenaire**، أما شراكة **Partenariat** فهو مفهوم متداول في السياق الاقتصادي والإداري بحكم تعقد علاقات السوق. أما طرح المفهوم في منظمات المجتمع المدني والحكومات والقطاع الخاص، فقد تم في جلسات وبحوث المؤتمر العالمي للسكان والتنمية المنعقد بالقاهرة سنة 1994, والذي نظمته منظمة الأمم المتحدة. ثم بدأ ينتشر المفهوم في الوثائق والمؤتمرات الدولية والإقليمية والوطنية.[11]

ويشير مفهوم الشراكة إلى التعاون والاعتماد المتبادل بين طرفين أو أكثر، لتحقيق أهداف مشتركة لها عائد إيجابي على أطراف هذه العلاقة.

3.2 مكونات المجتمع المدني:

إن الاختلاف والتباين حول تحديد مفهوم المجتمع المدني، انعكس على مكونات هذا المجتمع. والمقصود بالمكونات هنا "مجموع الوحدات المتنوعة والتي تشكل في النهاية منظومة المجتمع المدني "[12]. ومن هذا يتضح أن المجتمع المدني يحتوي على عدد كبير من المؤسسات غير الحكومية ذات مجال عمل متسع وتشكل بنائه، وتحكمها القوانين. الأمر الذي يقودنا قبل التعرض إلى تحديد مكونات المجتمع المدني، إلى التعرض لتصنيف مؤسساته.

أ - تصنيف مؤسسات المجتمع المدني : تعرف الدكتورة أماني قنديل مفهوم التصنيف بأنه "تواجد نظام متوافق حوله من مختلف الاطراف (الحكومات والمجتمع المدني) ، قادر على التعامل والفرز الاحصائي والقانوني، لمجموعات وأنماط محددة

في منظومة المجتمع المدني. بحيث يمكن الوقوف على مختلف المجموعات المتعددة القائمة في المنظومة وتتبع تطورها، وإتجاهات نموها، لتحديد أوزانها النسبية "[13] .

ما يمكن ملاحظته هنا هو ان للتصنيف اهمية بالغة في بناء قواعد بيانات لمؤسسات المجتمع المدني، وتحديد إسهامها في التنمية ومنه تقييمها. كما أن هناك أنظمة عالمية للتصنيف متعارف عليها، والتي نجد من أبرزها التصنيف العالمي للمؤسسات غير الربحية، والذي تبناه وطوره المشروع الدولي المقارن بالجامعة الامريكية جونز هوبكنز. ونجد هذا النظام يصنف مؤسسات المجتمع المدني في العالم إلى إثنى عشر(12) نموذج رئيسيا، وتتضمن (الثقافة والإبداع، التعليم والبحث ،الصحة ،الخدمات الاجتماعية، البيئة، التنمية والإسكان، الحقوق والدفاع والمدنية ،المؤسسات الخيرية ،المؤسسات الدولية غير الحكومية، المؤسسات الدينية منظمات الأعمال والمنظمات المهنية والعمالية, وأخرى لها خصوصية ليس لها مكان في التصنيف). أما على المستوى العربي فإنه لا يوجد تصنيف عربي حديث يتفق مع المتغيرات والتحولات العالمية والإقليمية والمحلية، وبإمكانه أن يحدد بدقة أنماط ومجالات نشاط منظمات المجتمع المدني والفئات المستفيدة[14] .

ب- مؤسسات المجتمع المدني: هناك مكونات للمجتمع المدني تم التوافق عليها عالميا, وهناك مكونات أخرى تم استبعادها مع بداية الألفية الثالثة نتيجة النقاش الذي أثير حولها إذ أصبحت تشكل مجالات مستقلة بذاتها. ويقدم لنا الأستاذ "مدحت أبو النصر"، مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني، تتجلى أبرزها في الاتي:[21]

1- الجمعيات الاهلية . **2**- النقابات المهنية . **3**- النقابات العمالية.

4- الأندية الرياضية. **5**- أندية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.

6- إتحادات رجال الاعمال . **7**- الاتحادات الطلابية. **8**- الحركات الكشفية.

ونجد من المؤسسات التي كانت معتمدة وتم استبعادها من مكونات المجتمع المدني، الأحزاب السياسية, كون هذه الاخيرة تسعى الى السلطة، وإذا ما وصلت إلى الحكم فإنها قد تنقلب على قيمة الثقافة المدنية وقيمة المجتمع المدني. بل قد تقيد عمل هذه المؤسسات وتحد من حريتها. كما نجد الإعلام قد تم استبعاده أيضا, كونه قد يكون حكوميا, كما قد يكون خاصا أو حزبيا فيفتقد استقلاليته, غير أن الاعلام في هذا الاتجاه تتم دراسته كأهم الشركاء المهمين للمجتمع المدني [15]. ما يمكن قوله من خلال تعرضنا لمكونات المجتمع المدني، أنها مؤسسات كثيرة ومجال عملها متسع وإنها نتيجة التحولات الديمقراطية في كثير من دول العالم وانفتاح الحكومات على التعاون معها أصبحت هذه المؤسسات أكثر قوة وفعالية في تحقيق أهداف وبرامج مشروعاتها.

كما نستطيع قول أن مؤسسات الحركة الجمعوية تعتبر مكونا أساسيا للمجتمع المدني، إذ نجدها أكثر التنظيمات انتشارا على كل المستويات سواء عالميا أو إقليميا أو وطنيا. وما يلاحظ على هذه الجمعيات هو أن معظمها ذو طابع اجتماعي، بحكم النشأة المبكرة لها في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية والتي كانت مرتبطة أساسا بأعمال البر والإحسان .

3. الجمعيات الاجتماعية:

1.3 مفهوم العمل الجمعوي :

يشير مفهوم العمل الجمعوي إلى تلك الجهود التي تبذل في إطار منظم وإرادي من اجل إشباع حاجة اجتماعية. وفي هذا نجد الأستاذ "أحمد زكي بدوي " يعرفه بأنه "مجهود منظم يهدف إلى ضمان التقدم الاجتماعي، وإلى حل المشكلات الاجتماعية التي تؤثر في العديد من الأفراد، وينطوي على التعاون وبذل الجهد في العمل ".[16]

من هذا التعريف يتبين أن العمل الجمعوي من الممارسات التي تهدف إلى ترقية الطاقات البشرية، من خلال بذل الجهود، والعمل التطوعي واحترام وتقبل الآخرين والنضال ضد كل أشكال التهميش والإقصاء والحرمان لتحقيق الذات اجتماعيا واقتصاديا، فهو يشكل قناة للاندماج الفعال في المجتمع. ويعتبر الجانب الاجتماعي من أهم المجالات التي ويهتم بها العمل الجمعوي، ولذلك سوف نعرج فيما يأتي إلى تعريف الجمعية ومفهوم الجمعية الاجتماعية.

2.3 – تعريف الجمعية الاجتماعية :

قبل التعرض إلى تعريف الجمعيات الاجتماعية، لا بأس أن نتطرق إلى أهم التعاريف التي خصت بها كلمة جمعية بصفة عامة، وفي هذا الصدد يعرف "مدحت أبو النصر" الجمعية بأنها "منظمة اجتماعية لا تهدف إلى الربح والعمل فيها يقوم على أساس تطوعي، وتهدف إلى تقديم خدمات عديدة ومتنوعة يحتاج إليها المجتمع، ويتاح لأعضاء هذه الجمعية وللناس في المجتمع الاشتراك في جميع مراحل عمل هذه الجمعية ."[17] وهذا يعني أن الجمعية لا تسعى إلى الربح، وعملها تطوعي يعتمد على مشاركة المواطنين في تحقيق أهدافها .

أما " Yves Chevalier" فيعرف الجمعية بأنها "تدل بالمعنى الضيق للكلمة على تجمع شخصيين أو أكثر، ويضعون بصفة مشتركة ومستمرة, معارفهم ونشاطاتهم في هدف غير تقاسم الأرباح والفوائد، فقانونيا الجمعية تتعارض وفكرة إغناء الأعضاء. أما بالمعنى الواسع للكلمة، فالجمعية تعني كل تجمع مهما كان شكله وهدفه".[18] كما نجد هناك من يعرف الجمعية بكونها "منظمة أقيمت أساسا بواسطة أفراد مهتمون بالجهود التطوعية، وأنهم منظمين على أساس أن الجمعية ليست للانتفاع او للاكتساب, وهي مساندة بالإعانات التطوعية من خلال أموال ثابتة

وكل نوع من تلك الجهود يعتمد بوجه خاص من الفلسفة الديمقراطية، كما أن البرنامج المعمول به غالبا ما يكون مرن".[19]

من خلال التعاريف المتنوعة والمختلفة للجمعية, يتضح لنا أنها تقوم على مجموعة عناصر أساسية تتمثل في كل من التنظيم، التطوع، والهدف الذي ليست غايته الربح وهذا يتطلب توافر العناصر التالية :

* **البناء أو الهيكل** : أي الإدارة وإتباع الإجراءات التنظيمية، التي تسمح بتحقيق الكفاءة في العمل، وتنسيق الجهود وتوزيع الاختصاصات حتى تتمكن الجمعية من أداء رسالتها بدقة وانتظام.

* **الارادة والنشاط** : وهو ما يولد الأدوار والوظائف داخل البناء .

***الزمن:** ويكون حسب طبيعة الهدف، أن لفترة زمنية محددة أو غير محددة. فالجمعية وفق ما سبق تمثل بناء اجتماعي له شكل تنظيمي محدد، ويشتمل على هيكل وظيفي يضم عدد من الاعضاء يؤدون أدوار محددة بأساليب وأدوات تستخدم لتحقيق الأهداف، التي تسعى من خلالها إلى تحويل الوضعيات السائدة في المجتمع إلى وضعيات أفضل في المجالات الاجتماعية، الثقافية، التربوية الفنية الرياضية وغيرها من النشاطات والحاجات التي يعرفها المجتمع. وبعد أن تعرضنا لتعريف الجمعية بوجه عام، سنحاول التعرف على مفهوم الجمعيات الاجتماعية.

وهنا نجد العديد من التعاريف التي قدمت، والتي يأتي على رأسها تعريف موسوعة العمل الاجتماعي، إذ تعرفها بأنها "جماعة من الأفراد تجمعوا بطريقة تلقائية ،ونظموا أنفسهم لتحقيق غرض من أغراض الرعاية الاجتماعية، يتفق مع أخلاقياتهم واهتماماتهم الخاصة، ولا يحركهم في ذلك وظيفة أو منصب حكومي ".[20] أهم ما يميز هذا التعريف هو ربط أعمال ونشاطات وأهداف الجمعية الاجتماعية بأغراض

الرعاية الاجتماعية التي تسعى إلى دفع الضرر والاهتمام بالأفراد، من خلال السيطرة على المشكلات التي تواجه المواطنين في المجتمع.

كما تعرف أيضا بأنها " هيئات أو جماعات تنظم من خلالها الجهود للقيام بالخدمات الاجتماعية في مجال محدد أو عدة مجالات "[21] وما يميز هذا التعريف هو التنظيم الذي يضمن الاستقرار والاستمرار، ثم الفاعلية التي تشير إلى القدرة على التنظيم والهيكلة وتحقيق الأهداف بأكثر كفاءة وأقل تكلفة.

ومهما اتفقت التعاريف أو اختلفت وتعددت، فإننا نستخلص من كل ما سبق مفهوم الجمعية الاجتماعية بأنها عبارة عن بناء اجتماعي، أساسه التطوع وله شكل تنظيمي محدد, يشتمل على عدد من الاعضاء يتفقون على تأدية أدوار محددة بأساليب وأدوات تستخدم لتحقيق الأهداف التي يسعون من خلالها إلى حل المشاكل والأمراض الاجتماعية، بما يخدم الصالح العام دون السعي إلى الربح. وتتميز الجمعيات الاجتماعية بمجموعة من الخصائص، تحددها موسوعة العمل الاجتماعي في أنها وسيلة فاعلة، لإشباع احتياجات المجتمع بواسطة الأفراد أنفسهم. كما أنها تمتاز بأنها الأقرب إلى الناس مقارنة بمؤسسات الرعاية الحكومية وأكثر إحساسا بمشكلات الأفراد، لهذا كان عملها الجواري متنوعا ومتغيرا.

3.3-أهمية الجمعيات الاجتماعية :

تؤكد التجارب في كثير من الدول المتطورة، أن تنظيم الأفراد في المجتمع، هو الحلقة الرئيسية والقوة الأساسية التي يمكنها أن توفر الشروط الضرورية في المجتمع لإقرار الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.

من هنا فإننا لا نبتعد كثيرا عن الحقيقة، إذ ما قلنا أن بناء حركة جمعوية منظمة ومستقلة تتكامل جهودها مع جهود الدولة، تنطلق من وعيها الملموس بمدى الارتباط بين مشاكلها المعيشية والأوضاع العامة للمجتمع وإدراكها لمسؤوليتها في

المساهمة والتعاون في نشاط جماعي فعال لحل ومعالجة هذه المشكلات. من هنا تبرز أهمية الجمعيات الاجتماعية، إذ تفتح المجال وتتيح الفرص أمام المواطنين في صنع القرارات التي تتعلق بمصيرهم، وكذا تحمل المسؤولية في إدارة الجمعيات. ويقدم لنا الأستاذ "محمد أبو النصر" مجموعة من النقاط تبين أهمية الجمعيات الاجتماعية وتتمثل فيما يلي :[22]

أ- تقوم الجمعيات الاجتماعية بدور رئيسي وهام في توفير العديد من أوجه الرعاية وبرامج التنمية في المجتمع، بل نلاحظ أن هذا الدور في تزايد مستمر بسبب تخلي الدولة بعض الشيء عن كونها دولة اجتماعية، واتجاهها نحو الخوصصة.

ب- تسهم الجمعيات الاجتماعية في أحداث التغيير الاجتماعي والسياسي في المجتمع، باعتبارها أداة ضغط، كما تعتبر أيضا مراكز خدمية ورعائية تسد الثغرات في أداء السياسات الحكومية في المجال الاجتماعي.

ج- تلعب دور كبير في مختلف المجتمعات الانسانية الحديثة، من خلال المساعدات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية. إذ نجد أنه يستفيد من أعمالها الملايين من الفقراء والمهمشين والمقصيين وأطفال الشوارع على مستوى العالم. كما تهتم بالقضايا الكبرى التي يعاني منها المجتمع مثل الأمية، البطالة والفقر.

3.4 تسيير الجمعيات الاجتماعية :

أ- إدارة الجمعيات الاجتماعية:

تعد الجمعيات الاجتماعية من أهم مؤسسات المجتمع المدني، التي تهدف إلى تحقيق مستوى معيشي أفضل لسكان المجتمع بما تقدمه من برامج الرعاية الاجتماعية والتنمية، فهي أكثر إحساس باحتياجات الأفراد والمجتمعات بحكم انبثاقها من عمق هذه المجتمعات. لقد صارت تلعب دور إيجابي في سد الثغرات في أداء السياسات العامة الخدماتية، لذا أصبحت وسائط فاعلة ومؤثرة, لإحداث التفاعل بينها

وبين المؤسسات الحكومية. ولن يتأت لها تحقيق كل هذا إلا بالإدارة الرشيدة التي تقوم على "مهارة تقدير الاحتياجات والتخطيط العلمي, ومهارة الإشراف والتوجيه ومهارة تحديد الأولويات والاستفادة من الوقت ومهارة تقييم المشروعات"[23] .

غير أن هذا النوع من النشاط الإداري الذي تمارسه الجمعيات، يختلف عن الإدارة العامة التي تقوم بها الدولة الحديثة ومؤسساتها، كما يختلف عن إدارة مؤسسات الأعمال, من حيث أنه لا يهدف إلى تحقيق الربح بمفهومه العام. وقد أصبح يطلق على هذا النشاط الإداري مصطلح (الإدارة الخاصة)، وقد ارتبط ظهوره بظهور المؤسسات غير الحكومية لمواجهة المشاكل التي عجزت مؤسسات الدولة عن التكفل بها وإيجاد الحلول لها.

وتعرف الإدارة الخاصة بأنها "تلك الجهود التي يمكن من خلالها ترجمة أهداف المؤسسة الأهلية، إلى خطط وبرامج ومشروعات توفر لأفراد المجتمع المحلي ما يحتاجون إليه من خدمات "[24].

فإدارة الجمعيات الاجتماعية هي ترجمة السياسة الاجتماعية إلى برامج وخدمات يمكن تنفيذها، من خلال تعبئة الموارد البشرية وغير البشرية, تصميم الهيكل التنظيمي الذي يسهل اتخاذ القرارات لتحقيق الأهداف بواسطة المتابعة والمراقبة للأداء وتدعيم فاعلية الجمعية.

وتتميز الإدارة الخاصة للجمعيات بمجموعة من الخصائص نوردها في:[25]

1- تعتمد على القواعد والإجراءات التي تضعها الجمعية في قانونها الأساسي.

2- تتسم بالمرونة في تحديد الأهداف وفي البناء التنظيمي.

3- تعتمد على التمويل الذاتي أو من المجتمع المحلي، وعلى الاعانات والمساعدات التي تقدمها لها الدولة .

4- تتسم بسرعة الأداء والإنجاز، لقربها من المجتمع.

5 – لا تتدخل في الأمور السياسية والدينية .

4.3 الفعالية التنظيمية للجمعيات الاجتماعية :

إن مفهوم الفعالية التنظيمية ارتبط تقريبا بكل ظاهرة إدارية، وهذا سعيا وراء فهم ماهية النجاح التنظيمي والتنبؤ به ومحاولة تحقيقه. لذا قد تعرض مفهوم الفعالية التنظيمية إلى التفاوت في وجهات النظر الفكرية، من حيث تحديد معناه الشامل. وعليه قد عرف تشستر برنارد "Barnard" الفعالية بأنها "الوسائل المختارة في ظل الظروف الموجودة ككل، لتحقيق الهدف النهائي." [26] وهو بذلك يعني الدرجة التي تستطيع فيها المنظمة تحقيق أهدافها. أما إتزيوني "Etzioni" فيحدد الفعالية لمنظمة معينة "عن طريق درجة تحقيقها لأهدافها المرجوة ،من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لها في بيئتها الخارجية، وخلق التوازن المتحرك معها."[27] وبموجب هذه المفاهيم يمكننا أن نحدد الفعالية التنظيمية بأنها تكمن في النقاط التالية :

أ– قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها . **ب**– قدرة المنظمة على التكيف مع البيئة والاستمرار في البقاء. **ج**– قدرة المنظمة على النمو والتطور والاستمرار.

فإن مسؤولية إدارة الجمعية تقع على عاتق رئيسها والهيئة التنفيذية واللجان. لذا نجد أن هناك العديد من الأسباب تدفع الجمعية الاجتماعية إلى تبني نظام إداري فعال يؤثر على الأداء الداخلي للجمعية والأداء الخارجي لها. ويقوم هذا النظام الإداري الفعال على مجموعة من العناصر الأساسية يشرحها مركز المنظمات غير الحكومية[28] كما يلي :

1 –التخطيط الاستراتيجي : تشمل عملية التخطيط الاستراتيجي تطوير الرؤية المستقبلية للجمعية ووضع بيان رسالتها، كما تساعد على تحديد الجمعية لأولويات عملها، ومجالات أنشطتها وخدماتها التي تحقق هذه الرؤية.

2-إدارة الموارد البشرية : وهي عملية تحفيز العاملين في الجمعية حتى يؤدي كل واحد منهم واجبه الوظيفي بأقصى قدرة لديه، كما تعنى بتقوية قيم الإنتماء والولاء للجمعية.

3-إدارة المتطوعين: تهتم عملية إدارة المتطوعين بجذب أكبر عدد ممكن من المتطوعين، وتوظيف قدراتهم وإمكانياتهم المتاحة في أقرب الأماكن حاجة إليها وحيثما يكون لهم القدرة على إحداث التأثير الأعظم والمباشر في العمل.

4-إدارة المعلومات: يتوجب على الجمعية أن تدقق كثيرا في جمع المعلومات والبيانات المتنوعة سواء بأنشطتها أو بشكل عام، كمل يجب ان تكون هذه المعلومات مقسمة ومبينة بحسب النوع الاجتماعي، وعلى مجلس الإدارة أن يتأكد من وجود هذه المعلومات في الأنشطة المختلفة للجمعية وأن يتم تحديثها دوريا.

5- الإدارة المالية : وحتى تتمتع الجمعية بالاستمرارية والاستدامة المالية لا بد ان تضع خطط تضمن تدفق التمويل اللازم للمحافظة على خدماتها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال أنشطة لجنة تنمية التمويل.

إن هذه العناصر هي التي تشكل القوة للجمعية الاجتماعية، والتي تخضع للظروف والعوامل الاجتماعية وليس لإرادة العضو في الجمعية. لذلك نجد الجمعيات تتزايد أكثر فأكثر كلما اتجهنا نحو المجتمعات المتحضرة والمتطورة، وفي هذا الصدد يقول **دو توكفيل** "حتى يبقى الناس متحضرين او ليكونوا كذلك يجب ان يتطور فن التجمع ليهم ".[29]

4. خاتمة :

كان لشيوع مفهوم المجتمع المدني, وكثرة تداوله في الخطابات والنقاشات التي تدور في المؤتمرات التي تعقد على الصعيد العالمي والعربي والوطني، الأثر في غموض المفهوم، إذ لازمته أسئلة كثيرة ومتعددة عند تعريفه وتحديد مكوناته

وخصائصه، وكذا ضرورة تمييزه عن المجتمع السياسي، وعن المجتمع التقليدي (العشيرة والقبيلة)، وهذا كله من اجل تمكينه وتفعيل دوره وتعزيز امكانياته وقدراته من اجل الوصول للتأثير في الشؤون العامة للمجتمع ككل.

من أجل هذا جاءت هذه الدراسة لتحيط بمفهوم المجتمع المدني الذي عرف معاني كثيرة، وأنواع عديدة من التحديدات والتعريفات، ومنه التعرف على المؤسسات التي تكونه من خلال اهم التصنيفات التي تشغل نشاط المجتمع المدني، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

وصولا الى أهم المفاهيم التي ترتبط بالمجتمع المدني والتي تشكل مقومات مهمة وأساسية ,لمتطلبات الفاعلية والنجاعة في تحقيق الاهداف التي يسعى اليها. وهو الأمر الذي يستلزم ويتطلب اهتمام اكبر وبشكل علمي مخطط لبناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني، ومنه بناء قدرات العمل الجمعوي عامة والجمعيات الاجتماعية بصفة خاصة، فهي تقع في صميم مكونات المجتمع المدني، هذه المؤسسات التي تسعى لقيادة المجتمع نحو الحداثة ولتكون ايضا صمام آمان ضد تطرف واستبداد الدولة وأداة للرقابة.

5.المراجع:

1 – حسين علوان البيج، الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة ،المستقبل العربي العدد236، 1998، ص89 .

2– عزمي بشارة : المجتمع المدني ,دراسة نقدية . مركز دراسات الوحدة العربية 1998 ص26.

3– محمد عابد الجابري، اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، المستقبل العربي ،عدد 167 سنة 1993 ،ص 8.

4– الحبيب الجنحاني، وسيف الدين عبد الفتاح : المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، دمشق، دار الفكر 2003 ،ص ،ص31

5- 6- 7 -8- اماني قنديل : الموسوعة العربية للمجتمع المدني، القاهرة ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2008 ،ص 87. ص88 ،ص90 ،ص92

9- مدحت محمد ابو النصر : ادارة منظمات المجتمع المدني ،القاهره، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع 2007 ،ص73.

10- اماني قنديل، مرجع سابق ص102

11- اماني قنديل، المرجع السابق ص 109

12- 13 -14 اماني قنديل ،مرجع سابق ص66 ،ص68 ،ص69

15- مدحت ابوالنصر، مرجع سابق ،ص .72

16- ا ،قنديل ،مرجع سابق ص 67

17- اماني قنديل : تطوير مؤسسات المجتمع المدني .القاهرة : الشبكة العربية للمنظمات الاهلية ،دار نوبار ،2004 ص .34

18- احمد زكي بدوي ،معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ،مكتبة لبنان ،بيروت 1987، ص 380.

19- م ،م ،ابوالنصر ،مرجع سابق ،ص 82

20- Raymond Boudon et autres, Dictionnaire de la sociologie, Darouse Aubin Imprimeur, Paris 1990 ,p 21.

21- نبيل محمد صادق: طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، مصر ،مكتب الشرقاوي للطباعة ،1983 ص 256.

22- قوت القلوب محمد فريد : تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية ،مصر ،جامعة القاهرة ،2000 ،ص.137

23- عبد الهادي جوهري وآخرون : ادارة المؤسسات الاجتماعية، مصر ،دار المعرفة الجامعية ،1998 ص.291

24- م ،م ،ابو النصر ،مرجع سابق ،ص86-87-88

25 -،- رشاد احمد عبد اللطيف : ادارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، مصر ،المكتبة الجامعية ،2000 ص .11

26- صلاح الدين عون الله ،"مداخل ومشكلات قياس الفعالية التنظيمية ". مجلة الادارة العامة، ع 54، 1987 ص .09

27- اميتاي انتزيوني : ادارة المنظمة الحديثة ، ترجمة رفيق اشرف حسونة ،القاهرة ،مكتبة الانجلو مصرية ،ص 14.

28- م ،م ،ابو النصر مرجع سابق ،ص 105 الى 108.

29- ع، دارس ، الحدث الجمعوي في الجزائر ،إنسانيات، المجلة الجزائرية للأنثروبولوجية والعلوم الاجتماعية ،ع 08 ماي-اوت 1999 ،ص 95.